

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٥) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النص الآتي:

المادة (٥) فقرة أخيرة:

"ولا تخضع أعمال المؤسسة لأحكام قانون المناقصات العامة ولا للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وذلك لمدة خمس سنوات تنتهي في ٣١/٣/٢٠٢٥، وتقدم المؤسسة لمجلس الأمة تقريراً سنوياً عن الحالة المالية لمشاريع المؤسسة في نهاية كل سنة مالية".

State of Kuwait



دولة الكويت

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح**



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الحالية في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ وتنتهي في ٣١ / ٣ / ٢٠٢٥ مع التقييد بتقديم تقرير سنوي لمجلس الأمة عن الموقف المالي للمؤسسة وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الاقتراح، ونصت المادة الثانية على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه.

